عندما تغلق المعابر.. تأكل الأغنام الزهور!

كتبت: ميرفت عوف– البيدر

تتنوع المحاصيل الزراعية الفلسطينية في مساحة تبلغ ٢ مليون دونم من مساحة اجمالية تبلغ ستة ملايين وستين ألف دونم (٦,٠٦٠,٠٠٠)، وتعتبر زراعة الزهور من أهم المحاصيل الزراعية المصدرة حيث تميزت ووصلت إلى معظم الأسواق العالمية وخاصة الأسواق الأوروبية والصين واثبت المزارع الفلسطيني كفاءته في إنتاج الزهور عبر اتباع أساليب علمية حديثة في الزراعة لتباع تلك الزهور في أحد المواسم ب٣٠ سنتا هولندیا مقارنة بالزهور الأسبانية التي بيعت بـ١٨ سنتا هولنديا أما الزهور الهولندية فبيعت ب٣٢ سنت. بالطبع فأن اعتداءات الاحتلال من حصار وإغلاق أضرت بشكل او بآخر بزهور فلسطين وهذا ما أدي مؤخرا إلى اتلاف كميات كبيرة من الزهور في ظل عدم وجود سيطرة على المعابر وعدم وجود مندوبين فلسطينيين في البورصات لمتابعة المنتج، لتحقق من الأمر والتعرف على كميات وأهداف ومعوقات زراعة الزهور تابع التحقيق التالي «للبيدر»:

بدأت زراعة الزهور عام ١٩٩١ م في غزة لتوافر الظروف المناخية والبيئية المناسبة لها وكانت الكمية المزروعة في هذا العام لاتتجاوز الـ٥٠ دونماً تضاعفت عام ١٩٩٧ م لتصل لـ ٩٠٠ دونم حصل القرنفل صاحب حصة الأسد على ٨٥٠ دونما، كما زرعت أصناف أخري من القرنفل بنسب مختلفة وذلك حسب الالوان المطلوبة في السوق العالمية فمثلا اللون الوردي يتم زراعته بنسبة ٤٠٪ واللون الأحمر بنسبة ١٥٪ و تحتل باقي الألوان البنفسجي والأبيض والأصفر والبرتقالي نسبة ٥٪ فقط، ولم يقتصر المزارعون الفلسطينيون على زراعة تلك الانواع من الزهور فقد لاحقوا وبمهارة زراعة اصناف شتى مثل زهور السوليداجو وجلاديولس وجبسانيت وروسكس وعباد الشمس واستر وزهور أبصال والورد الجوري والأنثوريوم) وهذا ويبقى القرنفل يحتل المساحة الاولى من مساحة الزهور المزروعة حيث يشكل نسبة ٩٠٪ من انتاج الزهور في فلسطين وذلك لانه يحتل المرتبة الثانية عالميا في زراعة الزهور بعد الورد ألجوري.

تعددت أهداف زراعة الزهور في فلسطين وهي كما يقول نمر عايش مساعد مدير عام الارشاد والتنمية الريفية بوزارة الزراعة تتنوع ما بين ايجاد بدائل لمحاصيل الخضار التقليدية التي تزرع في البيوت البلاستيكية وذلك لتخفيف الضغط عن فائض الإنتاج في السوق المحلية وبين تشغيل الأيدي العاملة خاصة العائدين من الخليج بعد حرب ١٩٩١ ويؤكد عايش أن الهدف الأساسي لزراعة الزهور يبقي زيادة دخل المزارع وربحيته بتصدير الكمية الأكبر من الزهور خارج فلسطين.

ولان لزراعة الزهور أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي الزراعي الفلسطيني ومن أجل تذليل كافة العقبات التي تواجه تلك الزراعة وتطويرها عملت وزارة الزراعة على دراسة إماكنية الزراعة في محافظات الاشمال إضافة إلى عمل عقد موحد لصغار المزارعين لتقليل الرسوم كما تسعى الوزارة للتركيز على عمليات ما بعد الحصاد للمحافظة على الجودة وبخصوص التصدير فالوزارة تسعى لزيادة الكمية المصدرة بحرا والإسراع في تجهيز قسم الشحن في مطار غزة ومن ثم التصدير الحر المباشر للزهور والبحث عن أسواق جديدة.

معوقات وانخفاض

تتحدث إحصائيات وزارة الزراعة عن أن محصول الزهور موسم ٢٠٠-٢٠٠١ بلغ ٥٥٠ دونما في حين وصل موسم ٢٠٠١ -٢٠٠٢ إلى ٤٧٠ دونما أما الموسم الأخير ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ فوصل إلى ٥٠٠ دونم.وتؤكد نشرات وزارة الزراعة الفلسطينية أن انخفاض المساحة المزروعة من الزهور هذا العام والعام الماضي تأتي نتيجة مباشرة لما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلي من ممارسات عدوانية ضد المزارع الفلسطيني في كافة الأراضي الفلسطينية حيث أدى تدمير الأراضي الزراعية وفرض الحصار الشامل على المدن والقرى الفلسطينية واغلاق معابر التصدير والتسويق إلى انخفاض المنتوج الزراعي. كما كان من أسباب التذبذب في الانتاج كما يؤكد عايش إغلاق بعض المناطق الزراعية كمنطقة المواصي في جنوب غزة والمناطق القريبة من المستوطنات وهذا ما أفقد المزارع عامل الامان إضافة إلى ارتفاع ثمن مستلزمات الانتاج وتدني الأسعار العالمية نتيجة الركود الاقتصادي وزيادة المنافسة من الدول المصدرة للزهور كان أيضا من أسباب انخفاض الكمية المصدرة.

الحاج حسن حجازي أكبر مزارعي الزهور في غزة (رفح) يقول: إن شأن الزهور من حيث الضرر كشأن باقي المزروعات حيث تقف الحواجز والمعابر دون وصولها في الموعد المحدد، لتسسبب خسارة، تتراوح ما بين ٣٠-٤٠٪ ويستشهد حجازي بما حدث في الموسم الأخير حيث كان الإغلاق يوم ٤\٦ واستمر لأوائل مايو وهو ما دفعه وباقي المزارعين إلى الاحتفاظ بالزهور المقطوفة في الثلاجات وهو ما تسسبب في مس جودتها ويشير حجازي أن ثمن الزهور تراوح في البورصة ما بين ٣٠-٤٠ سنت وعندما فتحت الطريق كان المزارعون قد تأخروا بالفعل عن الموعد المحدد وتحملنا تكاليف الشحن التي فرضتها البورصة العالمية.

من جانبه يوضح غسان قاسم رئيس جمعية بيت حانون الزراعية أنه رغم وجود تسهيلات اسرائيلية لمنتجات الزهور والتوت الأرضي فقط حيث تصدرها عن طريق شركات اسرائيلية إلا ان الزهور تأثرت كغيرها من المزروعات الفلسطينية وتسبب ذلك في تقليل نسبة المزروع ففي الموسم الأخير انخفض الانتاج بنسبة ٥٪ عن الموسم الذي سبقه وذلك لاغلاق معبر المنطار في شهر مايو و إبريل الماضيين وأتلفت ٦,٥ مليون زهرة أكلتها الأغنام على حد تعبير قاسم.لذلك تعد عملية خروج الزهور من فلسطين هي العائق الأهم أمام التصدير وخاصة عن طريق الجو فعلى سبيل المثال صدرت في موسم ٢٠٠٠\٩٩م ٦٥ مليون زهرة صدر معظم هذه الكمية عن طريق شركة اجرسكو، عدا الكمية المصدرة لليونان والدول العربية، فتم تصدير ما يقارب ٢ مليون زهرة بواسطة الشحن البري وبيعت بأسعار لا تختلف عن الزهور التي شحنت بواسطة الجو مما يقلل تكلفة الشحن أكثر من النصف.

وترتبط زراعة الزهور في فلسطين ارتباطا وثيقا بإسرائيل حيث انه يتم شراء ما يقارب ٧,٧ مليون شتلة منها (٤٠٠ دونم) وباقي المساحة من مشاتل محلية أو زراعات مبيتة (سنتين) أي أكثر من ٧٠٪ من الأشتال يتم شراؤها من إسرائيل وهذا من العوائق الكبيرة التي تواجهها زراعة الزهور في فلسطين كما أن ارتفاع ثمن الاشتال وعدم تزويد المزارع بالاشتال في الموعد المحدد للزراعة احيانا وهو ما يدفع المزراع لتغيير الصنف ويشار إلى أنه من الأضرار التي تؤثر على زراعة الزهور إدخال أشتال أصناف جديدة من الزهور قبل فحصها في محطة التجارب بواسطة موردي الأشتال وعدم وصول التيار الكهربائي للمناطق الصفراء وعدم وجود ثلاجات ما يؤثر سلبيا على زراعة الزهور ويحيل دون إدخال أنواع جديدة من الزهور مثل الإستر والسوليداجو، ويؤكد عايش أنه يتم تكثيف عمليات الارشاد الزراعي لمزارعي الزهور وفحص الأصناف الجديدة في محطات التجارب التابعة للوزارة للارتقاء بزراعة الزهور في فلسطين إضافة إلى تعريفهم بطريقة مع البورصات العالمية للارتقاء.

بعد الإعلان عن تطبيقه

قانون الخدمة المدنية.. خلاف حول الترقيات والقانون المعدل

كتب:نائل موسى–البيدر

أثار قرار الحكومة تطبيق قانون الخدمة ليسري على راتب شهر أيلول الجاري «فعليا أو بأثر رجعي» حالة من الفرح اقترنت بترقب قلق وتشكك من قبل ٧٣ ألف موظف يعملون في سلك الوظيفة المدنية العامة في السلطة الوطنية. وقالت المدرسة أماني مصطفى وهي تحاول استجلاء انعكاس القانون على درجتها وراتبها البالغ ١٢٢٢ شيقلا أنها وسائر الزملاء ينظرون إلى القانون على انه المخلص المنتظر من العوز والتهميش وإنه المبشر بزوال الترهل والغبن المقترن بالوظيفة العامة ولكنها تحبس أنفاسها خشية ألا يأتي التطبيق الفعلي.بينما أوضح المدرس زياد وزملاؤه في مدرسة دير دبوان الثانوية سبب قلق الشارع العام الذي يصل حد الشك في جدية تنفيذ القرار قائلا: انه يعود إلى التراجع عن الجدول الملحق بالقانون الذي يعتبر ترجمة رقمية لمواده والعودة إلى الجدول الحالي، بالإضافة إلى توقيت تقديم الحكومة مشروع قانون معدلا لقانون الخدمة المدنية في الوقت الذي أعلن فيه عن بدء التطبيق بالإضافة إلى ما يشاع عن وجود نية للإبقاء على درجات لموظفين لا يستحقونها، باعتبارها حقا مكتسبا. علاوة على جهل غالبية الموظفين بنصوص القانون واللائحة التنفيذية والتعديل المقترح وفاقم من الغموض التصريحات المتناقضة والمتسرعة بشأن القانون وتطبيقه.

وذهبت الموظفة خولة –المقبلة على التقاعد – إلى التشكيك في جدية قرار الحكومة وأعربت عن خشيتها من إمكانية التراجع عنه لأي سبب سياسي أو اقتصادي طارئ. مشيرة إلى عشرات الوعود والقرارات السابقة التي طالبت على مدى خمس سنوات بتطبيق القانون منذ إقراره عام ١٩٩٨. وقالت إن القرار مثير لاهتمام الموظفين وبخاصة في قطاعي التعليم والصحة حيث قوبل بترحيب مشوب بالحذر خشية من أن يأتي تطبيقه مخيبا للآمال البسيطة التي نظمت من أجلها المسيرات والاحتجاجات المطالبة بالتطبيق السريع للقانون حسب قولها.

فياض: جدية في التطبيق

وطمأن د. سلام فياض وزير المالية قطاع الموظفين على جدية التطبيق حيث تعكف الوزارة منذ مطلع آب الماضي على دراسة ملفات الموظفين كل على حدة لتسكينهم على الدرجات واصفا العمل بأنه شاق ومضن لكن الوزارة تمضي فيه بكل عزم.

وقال: إن الوظيفة العامة تعاني من ترهل غير خاف على أحد وبحاجة إلى تصويب جذري يعيد الأمور إلى نصابها وان خطوات وتدابير اتخذت لترشيد التوظيف وإنهاء البطالة المقنعة وتحقيق المصداقية والشفافية، منوها إلى أن المستفيد الأكبر من تطبيق القانون هم صغار الموظفين من اصحاب الدرجات الدنيا وحملت الشهادات العلمية وأصحاب الكفاءة والخبرة. ورفض فياض القطع في شأن الدرجات والرواتب التي حاز عليها كبار الموظفين دون الاستناد للمعايير السليمة وفيما إذا ما أصبحت حقوقا مكتسبة لهم اكتفى بالقول «لكل حادثة حديث»ونفى وجود نية بتأجيل التنفيذ تكمن وراء تقديم مشروع قانون معدل لقانون الخدمة المدنية وقال: اتخذت الحكومة قرارا بهذا الشأن تعكف الوزارة على تنفيذه وأضاف، وعدنا المجلس التشريعي في بيان الموازنة وفي البيان الوزاري ونحن نبر بوعدنا.

الشعيبي: لا علاقة عكسية

من جانبه أكد النائب د. عزمي الشعيبي رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي أن الشق المالي من قانون الخدمة المدنية دخل حيز التنفيذ العملي مطلع آب الماضي موضحا أن وزير المالية ابلغه بذلك رسميا معربا عن أمله في أن يتسنى العمل به ضمن راتب آب المستحق في مطلع أيلول. ورجح الشعيبي أن يتم في البداية تطبيق تجريبي مدة شهر للاختبار والوقوف على الثغرات والصعوبات بهدف التصويب وضمان تطبيق سلس وناجع لقانون طال انتظار تطبيقه. لكنه أكد وجوب صرف المستحقات المترتبة للموظفين بأثر رجعي في حال تعثر التنفيذ وتجميده مؤقتا. ونفى الشعيبي وجود علاقة عكسية بين تقديم مشروع قانون معدل لقانون الخدمة المدنية وبين إمكانية تطبيق القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٨ أو وجود نية مبيتة لدى الحكومة لعرقلة التطبيق بدعوة اقتراح قانون معدل. وتطرق النائب الشعيبي الذي يعكف على دراسة اللائحة التنفيذية المقدمة من مجلس الوزراء للقانون مشددا على ضرورة انسجامها المطلق مع نص وروح وفلسفة القانون وان تأتي تفسيرية لها وتساعد على تطبيق سلس وناجع.

جواد الطيبي يشكك

وفي رؤية مختلفة أبدى النائب د. جواد الطيبي، رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية، في المجلس التشريعي التي تعكف على دراسة مشروع القانون المعدل عن شكوكه في إمكانية تطبيق قانون الخدمة المدنية في شهر أيلول وحتى في العام المالي الجاري لأسباب مالية وفنية. وقال إن تسكين الموظفين على الدرجات وفق الجدول المقر من قبل المجلس أمر في غاية الصعوبة. وأضاف «أرى شخصيا أن إعادة التسكين على جدول من ١٢ درجة أمر ليس صعبا وحسب بل وخاطئ وان المخرج يكمن في فرد الدرجات والعودة إلى نظام ٢٠ درجة منها ١٢ رقمية من ١-١٢ وثماني حرفية تهبط من D إلى A». وقال «إن المشروع المعدل المقترح جاء نسبيا من هذا القبيل لتذليل العقبة». وتوقع أن توصي اللجنة بفتح نظام الارتقاء الوظيفي إلى الدرجات الأعلى كل ٤ سنوات وحل معضلة ما وصفه بظاهرة «الرسوب الوظيفي» بإعادة فتح الدرجات. وقال إن قضية الأسرى والمعاقين ستأخذ بعين الاعتبار لدى معالجة التعديل المقترح.

إلى جانب الكادر السابق لمنظمة التحرير الذين التحقوا بالوظيفة العامة باحتساب سنوات الخبرة والسنوات النضالية لهم وللأسرى. وقال المهم والملح الآن هو إنهاء ظاهرة تدني الراتب الأساسي الذي يشكل أساسا لاحتساب حقوق الموظف وقال أيضا:يجب أن لا يسمح باستمرار الوضع على حاله، وسنسعى لرفع إجمالي الراتب الأساسي بصورة ملموسة.

وبشأن الخلاف على المناصب والرواتب العليا التي يعتقد أن كثيرين نالوها دون وجه حق توقع أن لا يتم المس بها باعتبارها حقوقا مكتسبة داعيا إلى معالجة تنطلق من هذه القاعدة. أما من حيث العقبة المالية لتطبيق القانون فقال الطيبي »إن الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣ لا تتضمن بندا وأموالا لتنفيذ قانون الخدمة المدنية بما يكفي ولا تستطيع الوزارة توفير أموال من خارج الموازنة أو من دون قرار وهذا لم يتم حتى الآن رغم مطالبة التشريعي الدائمة بتطبيقه الأمر الذي يتطلب إقرار زيادة في بند الرواتب.

وخلص للقول إن تطبيق القانون من شأنه إعادة الاعتبار للوظيفة العامة ويمنح أصحاب الكفاءات والشهادات العلمية والخبرات الفرصة للتقدم ونيل حقوقهم في درجات ورواتب مناسبة أكثر رغم العودة إلى سلم الرواتب الحالي.

قانونية:تجميد المدراء يعطل عملية الإصلاح

لكن مستشارة قانونية في إحدى الوزارات – فضلت عدم نشر اسمها – انتقدت بشدة فتح الدرجات على مصراعيها أمام كافة الموظفين دون ضوابط. وقالت »لا أتصور –أن يرقى أصحاب الدرجات المتدنية – إلى درجة مدير عام وزارة أو وكيل يجب ضبط الأمور على نحو ما– فطول الخدمة لا يكفي معيارا للتدرج المفتوح».

وبشأن معالجة وضع المدراء والدرجات العليا لموظفين نالوها دون وجه حق قالت المستشارة القانونية «إن الاكتفاء بتجميدهم في مواقعهم وحرمانهم من الترقية والزيادة لحين استحقاقها لا يحل ولا يعالج الترهل والمحسوبيات القائمة بل ويعطل عملية الإصلاح الإداري وتجديد دماء الإدارة الحكومية، إلى جانب إضفاء مسحة شرعية على وضع غير صائب». وأضافت »إن وضعا من هذا القبيل يقلل الآمال المعقودة على تطبيق القانون بشقيه المالي والإداري».

القانون المعدل يفتح باب الواسطة في التعيين

وآثر الخبير في شأن التشريعات جهاد حرب المقرر الإداري للجنة الموازنة التعقيب على مشروع القانون المعدل لقانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ المقدم من مجلس الوزراء والمحال حسب الأصول إلى لجنة الموازنة كونه سيصبح جزءا من القانون فأبدى ملاحظات لا تخلو من نقد صريح إذ اتهم المشروع بتغيب مبدأ التنافس للحصول على الوظيفة العامة في الوقت الذي ضبط فيه الترقيات وحددها بمعايير وقال إن الصيغة المقترحة تفتح بابا للوساطة والمحسوبية في التعيين وتغلقه أمام التدخل في الترقيات والدرجات. وذكر بأن المشروع جدول الدرجات والفئات في القانون الحالي وأعاد العمل بسلم الرواتب المعمول به حاليا.

وأنه نزع أيضا نحو تخويل الصلاحيات إلى اللوائح ومن ثم الى صاحب الاختصاص –مجلس الوزراء– بإصدارها. وهو بذلك المشروع المعدل، اتجه نحو تحديد مجال القانون وفتح مجال اللوائح، لأخذ دور اكبر في التشريع على هدي المدرسة الفرنسية في الجمهورية الخامسة إضافة إلى نزوعه نحو مركزية عمل الإدارة بإعطاء ديوان الموظفين العام صلاحيات واسعة في التعيين والفصل ومنح الأجازات لغير المناصب القيادية، وهو ما قد يشكل تناقضا مع كونه الجهاز الرقابي والمشرف على أعمال الإدارة العامة في وقت سيكون فيه المتدخل الاكبر في عملية التعيين مما دفعه للاعتقاد أن كثيرا من التعديلات جاءت غير موفقة وقد تسحب في حال إقرارها على القانون برمته.